

هاني عواد*

مراجعة كتاب:

أحلام مصر في استصلاح الصحراء: تنمية أم كارثة؟

عنوان الكتاب بالإنكليزية: Egypt's Desert Dreams: Development Or Disaster ?

المؤلف: ديفيد سيمز.

الناشر: الجامعة الأميركية، القاهرة، 4201.

عدد الصفحات: 401 صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

قادتها النُخب الحاكمة، منذ حركة الضباط الأحرار في تموز/ يوليو 1952. وطوال فصول الكتاب المختلفة، يبيّن سيمز أنّ هوس النخبة المصرية الحاكمة بضرورة تخفيف الضغط السكاني من منطقة وادي النيل والدلتا التي تشكّل أقلّ من 5% من المساحة الإجمالية للبلاد، لم يؤدِّ إلى إهدار مبالغ خيالية من ميزانية الدولة على امتداد عقودٍ فحسب، بل أدّى أيضاً إلى إهمال المدن الأصلية وإفكارها من ناحية الخدمات والبنية التحتية، كما رسّخ عملية التعمير غير الرسمي المعروف في مصر بـ "العشوائيات"، إضافةً إلى تعزيز شبكات الفساد البيروقراطي والرأسمالية الطفيلية.

هيكل الكتاب

يضمّ كتاب **أحلام صحراء مصر** مقدّمةً وعشرة فصول. يتناول **الفصل الأول** نبذةً تاريخيةً وجغرافيةً عن صحاري مصر (الصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء)، لافتاً النظر، في إيجازٍ شديد، إلى أنّ مسيرة التوسّع نحو الصحراء بدأت في حقبة أسرة محمد علي أساساً، لتوسيع رقعة الأرض القابلة للزراعة (ص 33 - 34). أما **الفصل الثاني**، فهو يقدّم خريطةً عامّةً للرحلة التاريخية في ما يتعلّق بفكرة استصلاح الصحراء وعدّها هدفاً قومياً يعكس مشروعية الدولة وصورتها أمام المجتمع. فمن مشروع مديريةية التحرير ومشروع الوادي الجديد في عهد عبد الناصر، إلى برنامج المدن الجديدة الذي دشّنه السادات في أواسط السبعينيات، مروراً بمشاريع مبارك العملاقة لاستصلاح الأراضي وإقامة المناطق الصناعية والسياحية، وانتهاءً بالإعلانات المتتالية التي أعلنتها كلّ من حكومات الإخوان المسلمين والحكم العسكري، يوضّح سيمز مدى ضبابية البيانات الحكومية وتناقضها والفجوة ما بين المُعلن عنه والمنجز فعلياً من جهة، وعدم قابلية الأجهزة الحكومية للتعلّم من الأخطاء وعدم تكرارها.

وتعرض الفصول الأربعة التالية زبدة الكتاب التي تتناول بالتفصيل والخرائط، والصور أيضاً، خطط الدولة للتوسّع نحو الصحراء من خلال مخططات الاستصلاح الزراعي (**الفصل الثالث**)، وخطط المدن الجديدة (**الفصل الرابع**)، والقرى والمنشآت السياحية (**الفصل الخامس**)، والمناطق الصناعية والتعدينية (**الفصل السادس**)، مبيّنةً أنّ الحكومة المصرية نادراً ما حققت نجاحاً في أغلب تلك المشاريع سواء كان ذلك من ناحية جذب السكان، أو خلق فرص عملٍ، أو حتى من ناحية رفد خزينة الدولة بالمال.

وأخيراً، فإنّ المؤلف يحاول في الفصول الأربعة الأخيرة عرض إطارٍ تفسيريٍّ يحلّل السلوك الديموغرافي للنموّ السكاني الذي يناقض، من

يُعدّ هذا الكتاب أشمل مساهمةٍ بحثية - وأحدثها أيضاً - تتناول بالنقد والتحليل والتأريخ غزو الدولة للصحاري المصرية منذ عام 1952، وخصوصاً ما يُعرف في تاريخ مصر بـ "ظاهرة المُدن الجديدة". وتتبع أهمية هذا العمل من جانبين؛ أحدهما أنه يعالج موضوعاً ندرت معالجته من ناحيةٍ بحثية وعلمية. فباستثناء بضع أوراق ذات طابعٍ سياسي، وبضع دراساتٍ تناولت مشاريع عمرانية محدّدة في صحاري مصر، نكون إزاء العمل الأوّل من نوعه الذي يتخصّص بقراءة نزعة الدولة المصرية ونُخبها للتعمير الصحراوي وإقامة المُدن السكنية والصناعية والسياحية الجديدة، بعيداً عن وادي النيل.

أما الجانب الثاني، فهو متمثّل بأنّ أهمية هذا العمل تنبع من جدية مؤلّفه، ديفيد سيمز، صاحب كتاب **فهم القاهرة: منطق مدينة خارج السيطرة**⁽¹⁾، ويُعدّ هذا الكتاب أهمّ مرجع لفهم صيرورة تطوّر القاهرة الكبرى بسكانها ومجتمعاتها المختلفة والمتنوعة وأمطاطها الديموغرافية. وقد أمضى سيمز، كما يقول تيموثي ميتشل في تقديمه للكتاب، أكثر من نصف عُمره في دراسة العاصمة المصرية وتتبع مسارات تطوّرها الديموغرافية والعمرانية، ليساهم في الحقيقة في تصحيح العديد من الصور النمطية والتصورات المشوّهة عن أحد أكبر التجمّعات البشرية العملاقة في العالم.

”

على الرغم من أنّ الأراضي الصحراوية في مصر تُعدّ أهمّ الأصول والمصادر الطبيعية لدى الدولة، حيث تشكّل الأغلبية العظمى من الجغرافيا المصرية، فإنّها لطالما كانت إحدى اللعنات الاقتصادية والتنمية العظيمة

“

ويمكن اختصار الأطروحة الأساسية للكتاب على النحو التالي:

على الرغم من أنّ الأراضي الصحراوية في مصر تُعدّ أهمّ الأصول والمصادر الطبيعية لدى الدولة، حيث تشكّل الأغلبية العظمى من الجغرافيا المصرية، فإنّها لطالما كانت إحدى اللعنات الاقتصادية والتنمية العظيمة بالنسبة إلى تاريخ مسيرة التنمية والتطوير التي

1 David Sims, *Understanding Cairo: The Logic of a City Out of Control* (Cairo: AUC, 2010).

نشرات أخرى للجهاز نفسه إلى أن العدد لا يتجاوز 815 ألف فدان، موضحةً أن الحكومة المصرية ظلت تقوم بما يسميه سيمز "لعبة الفدان"؛ ذلك أن أرقام الفدادين الضخمة التي يتم الإعلان عنها كـ "إنجازات" للاستصلاح، تشير عادةً إلى ما ترغب الدولة في استصلاحه، ولا تشير إلى ما يجري زراعته فعلياً. فالحكومة تُعلن عن خططها وأحلامها على أنها إنجازات فعلية (ص 104 - 105). ومن بين الأمثلة العديدة التي يسردها الكاتب "مشروع توشكى" العملاق الذي جرى الإعلان عنه مرّات عديدة منذ عام 1997 من جهة الحكومات المصرية المتعاقبة، والذي هدف إلى استصلاح ما يزيد عن نصف مليون فدان ورّيتها من فيض خزّان مياه أسوان بثلاث قنوات مائية، ليتّضح في عام 2004 أن ما يقارب الـ 1500 فدان هي تحت الزراعة الفعلية، وأن قناة مائية واحدة قد تمّ إكمالها بالفعل (ص 107).

وحثّ الادعاءات الحكومية التي جرى من خلالها التبشير بأن مشاريع الاستصلاح الزراعي سوف تُفي بملايين فرص العمل، وسوف تساهم في امتصاص مئات آلاف المتخرجين في الجامعات سنويًا، كانت محض "أحلام". فأكثر من 75% من مشاريع الاستصلاح الزراعي التي اشتغلت بالفعل في العقود الماضية، استندت إلى مستثمرين وشركات من القطاع الخاص تعتمد، كما هو معروف، على الاستثمار المكثف لرأس المال، وتجتنب توظيف عدد كبير من الأيدي العاملة، كما أنّ أغلبيتها يعمل على نظام الريّ بالرشّ الذي يمتاز بقلّة استخدامه للعمالة. وأخيرًا، فإنّ نحو نصف هذه المشاريع، بحسب قول المؤلف، تركّز في زراعة البساتين (في صدارتها التفاح والبرتقال والزيتون)، ممثلًا لهذا النمط بنجاح بشأن بساتين الزيتون في غربيّ الدلتا التي يحتاج كلّ 15 فدانًا منها عاملاً واحدًا فقط؛ إذ يشمل عمله جهد المعالجة والتعبئة (ص 111 - 112).

وهكذا، فإنّ برنامج الأراضي الزراعية الجديدة الذي تمّ الاستثمار فيه ما يزيد على عقدين، لم يؤدّ إلى توليد فرص عملٍ ولا إلى نقل السكّان من الحواضر المكتظة، وباستثناء العمالة الموسمية في الأراضي الجديدة التي تستغلّ النساء والأطفال، فإنّ برنامج المليون فدان زراعيّ في عشرين سنةً لا يكاد يوُلد إلّا ما بين 30 و40 ألف وظيفة، وأغلب هؤلاء لم ينتقلوا بعائلاتهم إلى المناطق الجديدة، بل تجنّبوا تكاليف الانتقال وعدّوا أعمالهم وظائف مؤقتة يسافرون إليها إمّا يوميًا، وإمّا يقطنون غربًا خاصّةً بالعمّال (ص 112).

ومن المفارقة أنّ المشاريع الوحيدة التي نجحت في تحويل أراضٍ من الصحراء إلى حقولٍ زراعية هي تلك الناتجة من ظاهرة "وضع اليد" غير الرسمية التي يقوم الفلاح من خلالها بالاستحواذ على قطعة

ناحية المبدأ، الرؤية الدولية للتوسّع العمراني (الفصل السابع)، متوخيًا إجمالًا مختلف الأسباب التي أدّت إلى الإخفاق الذريع والمتكرر لخطط الدولة في إدارة الأراضي العامّة، ودوافع النخبة الحاكمة للاستمرار على النهج ذاته، على الرغم من الإخفاق (الفصل الثامن والتاسع)، منتهيًا بكتابة خطة مبادئ توصية لإعادة النظر في أحلام مصر الصحراوية التي لن تؤدّي بأيّ حالٍ من الأحوال إلى جذب المصريين إلى الصحراء (الفصل العاشر).

ماذا حققت مشاريع تطوير الصحراء؟

إنّ أهم ما يُحسب لهذا الكتاب هو القدرة والصبر، منذ السبعينيات، على تتبّع الإعلانات الحكومية المصرية التي وعدت باستصلاح الأراضي الصحراوية حول القاهرة والمدن المصرية الأخرى، وتحويلها إلى مدنٍ جديدة، أو مشاريع زراعية، أو صناعية، أو سياحية. ويبيّن سيمز بلغةٍ لا تخلو من التعجّب و"السخرية" أنّ أغلب المشاريع الجديدة التي أعلنتها حكومة مبارك، بدءًا من الألفية الجديدة حتى جميع الحكومات التي أتت بعد ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير، إمّا كانت تكرارًا لإعلاناتٍ وخططٍ سابقة تمّ الإعلان عنها واختلفت أخبارها، أغلب الأحيان، بسبب إخفاقها.

”

إنّ أهم ما يُحسب لهذا الكتاب هو القدرة والصبر، منذ السبعينيات، على تتبّع الإعلانات الحكومية المصرية التي وعدت باستصلاح الأراضي الصحراوية حول القاهرة والمدن المصرية الأخرى، وتحويلها إلى مدنٍ جديدة، أو مشاريع زراعية، أو صناعية، أو سياحية

“

أحلام الاستصلاح الزراعي

من ناحية الاستصلاح الزراعي والمشاريع العملاقة لتحويل الصحراء إلى أرضٍ قابلةٍ للزراعة، يشير سيمز إلى التناقض وانعدام الشفافية الطاغيين على أغلب البيانات المُعلن عنها. ففي حين أعلنت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية أنّ عدد الفدادين المُستصلحة بلغ 2.7 مليون فدان منذ عام 1952 حتى عام 1997، أشارت

العُباسية، عَدَّت الحكومات المصرية، حتى وقتنا هذا، بناء ضواحٍ ومستوطنات ومدنٍ جديدة في الصحراء هُدفاً وطنياً، بوصفه الملجأ الوحيد لتخفيف ازدحام القاهرة والمدن المصرية الكبرى (ص 120). ومنذ ذلك الوقت، كما يقول الكاتب، لم تكن حكومة مصرية تتفاخر بالإعلان عن مشروعٍ لبناء مدينةٍ جديدةٍ في الصحراء، حتى تعقبها حكومة أخرى بإعلانٍ آخر عن مدينةٍ أخرى، من دون تقييمٍ للنتائج، ومن دون أيِّ حسابٍ للمكسب أو الخسارة الناجمة عن استثمار نسبةٍ كبيرةٍ من الإنفاق الدولي.

وعلى الرغم من أن الاتجاه نحو تطوير المدن الصحراوية بدأ في العهد الناصري، فإن الانطلاقة الأساسية لهذه الإستراتيجية كانت مع ورقة أكتوبر التي أطلقها الرئيس المصري الأسبق أنور السادات في عقب حرب عبور القناة التي أحالت على ضرورة خلق "خريطة جديدةٍ لمصر" ولمُحت إلى ضرورة الخروج من الوادي الضيق وتوسيع مساحة رقعة عيش المصريين من خلال غزو الصحراء (ص 121 - 122)، وهو ما عُدَّ آنذاك إعلاناً ذهبياً للمطورين والمخططين والمعماريين.

يقول سيمز: ليس هنالك ما يضاهاه ورقةٌ بيضاءٌ فارغةٌ لإثارة حماسة مخططٍ حضري، إنها فرصةٌ لفعل الأمر الصائب. فليس هنالك بلدات فوضوية ولا مساكن خاصةٌ للتعامل معها، وبدلاً من ذلك، فإنَّ كلَّ مقدّسات التخطيط الحديث والعالمي يمكن أن تنفد: فصلُ صارمٌ لاستعمالات الأراضي، مناطق سكنية منخفضة الكثافة السكانية، شوارع واسعة ومزينة بالأشجار، أحزمة خضراء، سلاسل تجارية، ملاعب ومنتزهات، مناطق صناعية منفصلة، ومناطق عازلة رحبة لحماية عُذرية المدن الجديدة من أيِّ تطفُّلٍ مستقبلي (ص 123).

وقد أُريد لتلك المُدن أن تكون مستقلةً اقتصادياً بالكامل وبعيدةً عن تأثيرات المدن الأصلية، حيث قُصد من ذلك جعل هذه المناطق بديلةً لجذب السكّان من وادي النيل المزدحم، في حين لم يتعرّض هذا التصوّر لأيِّ انتقادٍ أو حتى إشارةٍ إلى مشكلات اعترت هذا المنطق العمراني في بلادٍ أخرى (الصفحة السابقة).

بناءً على ذلك، بدأت الموجة الأولى من موجات المدن الجديدة بحلول منتصف عام 1976، إذ جرى تنفيذ مدينة العاشر من رمضان، ثمَّ إتباعها بمدينة السادات؛ ذلك أنَّ مخططات كلتا المدينتين هدفت إلى إسكان مليون مصري، كما تمَّ الإعلان بعد ذلك عن مدينة الخامس عشر من مايو التي كانت استثناءً، كما يقول المؤلف، لأنَّها لم تكن سوى امتدادٍ لمدينة حلوان؛ أي إنها غير مستقلة اقتصادياً ولا جغرافياً. أمَّا المدينة الرابعة، فكانت السادس من أكتوبر التي قُدِّم مشروعها في

أرضٍ ملاصقةٍ لقرينته أو بلدته ويقوم بزراعتها بجهدِهِ وتمويلٍ ذاتي، ليصل عدد الفدادين التي دخلت خط الإنتاج الزراعي عبر وضع اليد، بحسب تصريحاتٍ لوزير الزراعة عام 2006، إلى 1.3 مليون فدان، وإلى ما لا يقلُّ عن 2 مليون فدان بحسب أرقامٍ أخرى نُشرت عام 2010، وهو ما يعني أنَّ المبادرة الذاتية التي يقوم بها الفلاحون تضاها ما يساوي نصف جميع الجهد الحكومي منذ عام 1952 (ص 103)؛ ما يعكس "الثقة التامةً لقدرة الفلاح المصري المستقلة لجعل الصحراء خضراء" التي تمَّ تجاهلها من أغلب أجهزة الدولة الرئيسية طوال عقود (ص 101).

”

المبادرة الذاتية التي يقوم بها الفلاحون تضاها ما يساوي نصف جميع الجهد الحكومي منذ عام 1952 ما يعكس "الثقة التامةً لقدرة الفلاح المصري المستقلة لجعل الصحراء خضراء

“

غير أن سيمز يذهب إلى أبعد من ذلك، مؤكداً أن أيِّ محاولةٍ مُستقبليةٍ لاستصلاح الأراضي من أجل زراعتها سوف يكون محكوماً عليها بالإخفاق. فضلاً عن أن جميع المحاولات التي جرت في العقود الماضية أثبتت إخفاقها، سواء من جهة جذب السكّان خارج الحواضر المُكتظة، أو توليد فرص عملٍ جديدة، وحتى من جهة تحقيق مداخيل مالية ترفد خزينة الدولة، فإنَّ فكرة استصلاح الأراضي الصحراوية البعيدة تناقض من حيث الأساس "معادلة مصر المائية". فخلافاً لأراضي وادي النيل والدلتا التي تشتمل على خزاناتٍ من المياه الجوفية (تمتص مياه الري من النيل ويُعاد استخدامها مرةً أخرى)، فإنَّ المياه المستخدمة لري الأراضي الصحراوية الجديدة ضائعة إلى الأبد ولا يمكن تعويضها، ومن ثمَّ، فإنَّ سقايتها سوف تكون لا محالة على حساب الأراضي القديمة وإنتاجها الزراعي (ص 282). وهكذا يقفل سيمز أسطورة الاستصلاح الزراعي الذي مازالت تُبشّر به الحكومات المصرية المتعاقبة بوصفها حلماً لتحقيق الأمن الغذائي.

أحلام المدن الجديدة

على حُطى البارون إدوارد إيمان، التاجر البلجيكي الذي شرع في تشييد ضاحية هليوبوليس والترويج لها في بداية القرن العشرين، على مسافةٍ ثمانية كيلو مترات من مركز مدينة القاهرة و3.5 كيلومترات من حي

ولكنّ عدّة جهات، بما فيها جهات من داخل الدولة، رأت في مثل هذه المشاريع ضرباً لمشاريع المُدن السابقة. وقد نتج من هذا التحوّل الإعلان الأضخم من نوعه الذي كان من نصيب مدينة القاهرة الجديدة وهي التي شمل مخطتها ثلاث مدنٍ من المدن السابقة التي عرفت الإخفاق، وحصل تحوّل في مساحتها المفترضة، لتصبح نحو نصف القاهرة الأصلية (ص 127 - 128).

”

يشكّك المؤلّف، في الفصل الخامس، في التصدّر المتبنيّ على نحوٍ واسع النطاق على المستويين الرسمي والأكاديمي، المبنيّ على المبالغة في دور القطاع السياحي، سواءً برفد خزينة الدولة بالعملة الصعبة، أو حتى بتوليد فرص العمل

”

استمرّت الحكومات المصرية على إعلان موجات من مشاريع مدن جديدة، حتى وصل عددها عشية الثورة إلى 21 مدينةً، موزعةً على أجهزة حكومية نافس بعضها الآخر في الشراكة مع المقاولين. وفي وقت كان فيه الهدف الأساسي من هذه المدن هو جذب أكثر من عشرين مليون ساكن وتخفيف الضغط عن المدن المصرية، فإنّ عشرات المدن التي تكون مساحتها المفترضة أكبر من المدن الأصلية لم تُسفر إلا عن جذب نحو 800 ألف مواطن بحسب بيانات الإحصاء المركزي عام 2006؛ أي ما نسبته 3.8% من الأعداد التي حلم بها المخططون، وهو ما يوازي 1% من سكّان مصر آنذاك (ص 141)؛ ما يعني أنّ نسبةً كبيرةً من الإنفاق العام على هذه المشاريع، على حدّ قول سيمز، كان في الحقيقة هباءً منثوراً، أو في خدمة مجموعاتٍ من المقاولين تحديداً ("رأسمالية المحاسيب") حصلت على الأراضي بأسعارٍ شبه مجانية وأعدت يبعها بأسعارٍ باهظة جداً، أو استخدمت أجزاءً صغيرةً منها لبناء عددٍ كبير من الشقق الفارغة، إضافةً إلى ما يعرف بـ "المجتمعات المغلقة". وقد راوحت الخسارة الكبيرة ما بين 10% في الثمانينيات، و25% من الإنفاق العام عشية ثورة يناير 2011. وفي الحقيقة، لم يمكن مثل هذا التوجّه الذي حكم المخططات المصرية طوال عقود إلا إهمال المدن الأصلية وإفقارها من ناحية الخدمات والبنية التحتية. ومن النتائج المفارقة أيضاً، تعزيز البناء غير الرسمي (العشوائيات)؛ إذ أصبحت، هي أيضاً، ملجأً ومسكناً لأغلبية المصريين في المدن (ص 147 - 162).

عام 1979، وكان الهدف هو أن تُؤوَيَ ما بين 350 و500 ألف مصري، على الرغم من أنّ العدد جرى رفعه عدة مرّاتٍ في فتراتٍ لاحقة.

وخلال الفترة 1979 - 1982، أُعلنت موجة ثانية شملت مخططاتٍ ستّ مدنٍ جديدة (برج العرب الجديدة، ودمياط الجديدة، والعبور، والأمل، والبدر، والصالحية) حول القاهرة والمدن المصرية التي أخفقت لاحقاً، كما يقول سيمز، في جذب حتى نسبةٍ صغيرةٍ من السكّان (ص 123 - 126). وفي الواقع كان منطق الجهات التخطيطية المختلفة، كما يوضّح المؤلّف، يتلخّص في ما قاله أحد مسؤولي هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عام 1990 "نحن علينا إكمال مخططاتنا. لا نستطيع انتظار الناس إن أتوا أو لم يأتوا. سوف يأتون" (ص 126).

وعلى الرغم من توصيات المؤسسات الدولية مع بداية الثمانينيات بعدم الجدوى الاقتصادية أو واقعية كومة المدن الجديدة، فإنّ الحكومات المصرية واصلت إعلان المزيد منها، وكأنّ المدن السابقة لا تكفي، ليعلن وزير الإسكان آنذاك حسب الله الكفراوي عن موجةٍ ثالثة شملت مخططات تسع مدنٍ جديدة، كلّ واحدة تستهدف ربع مليون مصري بهدف تخفيف الضغط عن القاهرة الكبرى. ولكن لم يتحقّق من هذه المدن سوى خمس منها، سرعان ما تمّ دمجها في التسعينيات في مدينتين؛ الأولى في شرق القاهرة، وهي تُعرف الآن بـ "القاهرة الجديدة" والثانية في غربها، وهي تُعرف بـ "مدينة الشيخ زايد" (ص 127).

في بداية التسعينيات، ومع تبنيّ مصر التوجّهات النيوليبرالية وبرنامج التكيف الهيكلي، طرأ تغييرٌ جوهري على مفهوم المدن الجديدة. فبعد أن كان مفهوم المدينة مُعدّاً قبل ذلك من أجل استيعاب الشرائح العمّالية والمهنية من خلال إنشاء مشاريع إسكانية مدعومة من الدولة، تحوّل بعد ذلك ليأخذ طابعاً سياحياً تأخذ فيه رأسمالية الدولة دوراً طليعيّاً، مع الخلوّ في الوقت نفسه من أيّ مرافق صناعية. ومنذ ذلك الوقت بدأت بيروقراطية الدولة شراكتها مع مقاولين ورجال أعمال كبار ليتمّ بيع مساحات واسعة من الأراضي بأسعارٍ رمزية، حولوا أجزاءً منها إلى مجتمعاتٍ مغلقة Gated communities، وقد ارتبطت في أذهان الناس بملاعب الجولف الكبيرة ووسائل الترفيه المختلفة، ليعلن عام 1995 عن إنشاء مدينتي الشيخ زايد غربي القاهرة والشروق في شرقها، قصد جذب كلّ واحدةٍ منها نصف مليون ساكن؛ وذلك على الرغم من الانتقادات الواسعة التي صاحبت مثل هذه الإعلانات.

أحلام المدن الصناعية

يركز الفصلان الخامس والسادس من هذا الكتاب في جهد الدولة المصرية في تطوير المدن السياحية على الشواطئ، وفي تطوير المناطق الصناعية، بوصفهما جزءًا من أحلام النخب المصرية الحاكمة بغزو الصحراء. ويشكك المؤلف، في الفصل الخامس، في التصور المتبنى على نحوٍ واسع النطاق على المستويين الرسمي والأكاديمي، المبني على المبالغة في دور القطاع السياحي، سواءً برغد خزينة الدولة بالعملية الصعبة، أو حتى بتوليد فرص العمل.

فعلى الرغم من أن عدد السياح القاصدين مصر للاستجمام على شواطئها أو زيارة آثارها قد تضاعف على نحوٍ دراماتيكي بدايةً من عام 1990، خصوصًا بعد مشاريع تطوير منتجعاتٍ سياحية على شواطئ البحر الأحمر وجنوب سيناء (ص 178)، فإن الإستراتيجية الحكومية المتمثلة بالاستمرار على بيع الأراضي بأسعارٍ رمزية من جهة، والتوسع في بناء الشواطئ إلى أقصى حدٍ من جهة أخرى، زادًا التنافس الحادَّ زيادةً غيرَ مسبوقة، وأدى إلى إفلاس عشرات المشاريع السياحية سنويًا، علاوةً على التدمير الكبير الذي لحق الشواطئ المرجانية والطوبوغرافيا الصحراوية التي يأتي السياح، عن قصدٍ، لزيارتها (ص 182، ص 199 - 200).

كما يفتد سيمز أيضًا ادعاءات تقوم على دور السياحة في توليد فرص العمل وجذب السكان نحو الصحراء. فإذا سلّمنا بالبيانات العامة التي تصدرها الحكومة بطريقة دورية، وجدنا أن القطاع السياحي خلال العقدين الماضيين لم يستوعب سوى نصف مليون عاملٍ، وهو عددٌ لا يُذكر إذا أخذنا في الحسبان أن 750 ألف شاب يدخل سوق العمل سنويًا (ص 197)، كما أن الأغلبية العظمى من المُشتغلين في القطاع السياحي لا تنتقل بعائلاتها إلى السكن في المناطق السياحية، بل تعمل على نظام المناوبة وتعود لقضاء عطلها مع عائلاتها في مدنها الأصلية (ص 200 - 204).

أما بخصوص أحلام مصر الصناعية، فإن الفصل السادس يناقش باستفاضةٍ شديدة إخفاق الجهد الدولاتي منذ السبعينيات في جعل المناطق الصحراوية جنةً صناعيةً وتعدينيةً، سواء من خلال التسهيلات الضريبية، أو إقامة المناطق التجارية الحرة، أو مراكز التكنولوجيا، أو حتى جهد تنمية محافظات القناة. كما يُلقى سيمز ضوءًا على جهد التعدين والتنقيب عن الثروات الطبيعية في المناطق الصحراوية البعيدة، وعلى محاولة ربطها بخطوط المواصلات. ويرى المؤلف أن الحكومات المصرية المتعاقبة استمرت طوال عقود على

تجاهل حقيقة مفادها أن 95% من القطاع الصناعي المصري مكوّن، أساسًا، من مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم، وأنها تستوعب في حدّ ذاتها أكثر من 80% من القوى العاملة الصناعية، وأنها ركزت، بدلًا من ذلك، في دعم المشاريع الصناعية الكبيرة والعملاقة التي أخفقت إخفاقًا ذريعًا في اجتذاب المُستثمرين، كما أنها - بسبب بعدها عن المدن الأصلية - أخفقت أيضًا في اجتذاب المُصنّعين الصغار الذين تعتمد أعمالهم أساسًا على المناطق السكنية التي يعيشون فيها. فهم لا يستطيعون تحمّل الانتقال إلى خارج المُدن؛ لأنّ مداخيلهم بالغة الانخفاض (ص 227 - 230).

وفي الواقع، لم يكن ذلك الجهد، بحسب رأي سيمز، فاشلاً فحسب، بل كانت له أيضًا آثارٌ وخيمة في القطاع الصناعي إجمالًا. فضلًا عن الإنفاق الحكومي الضخم في البنية التحتية التي تُعدّ بمنزلة رأس مالٍ ميتٍ، أسفرت مثل هذه المشاريع عن بروز شريحةٍ جديدة من رجال الأعمال الفاسدين الذي حظوا برعاية الدولة فترةً طويلةً، وبرز منهم على سبيل المثال رجل الأعمال أحمد عزّ الذي استفاد أساسًا من الدعم الحكومي المجاني، ليصل إلى دوائر السياسة والحكم قبل أن تكبح جماحه ثورة 25 يناير 2011 (ص 222 - 224).

لماذا لا ينتقل المصريون إلى الصحراء؟

يقدم سيمز في الفصول الثلاثة الأخيرة من هذا الكتاب نموذجًا تفسيريًا لأسباب إخفاق أحلام غزو الصحراء المصرية. وفي الواقع، فإن النصف الثاني من هذا العمل يشكّل دعوةً للمسؤولين المصريين إلى الكف عن تخيل شعبٍ مصري مُفضّلًا طبقًا لأحلامهم. فالناس لم يهاجروا إلى الصحراء، ولن يهاجروا إليها، وقد آن الأوان لأن تعي الدولة المصرية أن أحلامها في رحيل الناس عن مُدنهم الأصلية إلى مُدنٍ جديدة في الصحراء لن تكون نتائجها سوى مزيدٍ من إهدار المال العام، وترسيخ شبكات الفساد، وتعزيز لجوء الناس إلى التعمير غير الرسمي في مدنها الأصلية وإلى العمل في القنوات التي يُتيحها اقتصاد الظل، كما آن الأوان أيضًا للتعامل مع الأراضي العامة بوصفها ملكًا عامًا للشعب المصري يجب الحفاظ عليه وإدارته بكفاءة (الفصل العاشر).

بالنسبة إلى سيمز، لا ينتقل الناس إلى الصحراء لأنها تفتقد إلى الرأس مال الاجتماعي. فالأغلبية العظمى من المصريين تعيش على دخل شهري متوسطه 1600 جنيه مصري، وهي تعتمد في حياتها

سوف يفتقدونها في حال سفرهم بعيدًا إلى الصحراء، فضلًا عن أنّ مداحيلهم الشهرية التي لا تكاد تكفيهم لا تستطيع تحمّل تكاليف انتقالهم إلى أماكن إن سكنوها فسيكونون فيها غرباء (ص 255).

على الرغم من ذلك، يقول سيمز إنّ لدى الدولة المصرية، في ما يبدو، مناعةً ضدّ تعلّم دروس الماضي أو أخطائه، في حين تساهم عوامل أخرى في الاستمرار على إعلان مزيدٍ من هذه المشاريع؛ مثل تشطّي مؤسسات الدولة وهيئاتها المسؤولة عن التعمير وضعف التواصل في ما بينها، وغياب الشفافية في ما يتعلّق بالإنجاز، ورغبة الدولة في استخدام مثل هذه المشاريع، وخصوصًا توزيع الأراضي توزيعًا شبه مجانيّ على أتباعها وشرائعها الاجتماعية، في ظلّ ضعف الإيرادات الريعية والمصادر المالية التي يمكن أن تضطلع بهذا الأمر، ومثل النزعة النيوليبرالية التي تعوّل على تحويل المصادر العامة، بما فيها الأرض، إلى سلع قابلة للتداول، وهو ما يناقشه سيمز على نحوٍ موجزٍ في الفصل التاسع.

ولكنّ ما هو مهمّ أيضًا، بحسب سيمز، النزعة الحكومية نحو التحديث العالي High-modernism، وفق مصطلح جيمس سكوت. وهذه النزعة تنتج هوسًا بالتصميم والتفاصيل المعمارية والدقّة الهندسية، إضافةً إلى صرامة التنظيم، من دون الأخذ في الحسبان على الإطلاق البيئة المحليّة، والمعقولة الاقتصادية، وحتى الطرف الذي سيمول بناء المستوطنات الجديدة، أو حتى من سيعيش فيها؛ إذ يغدو كلّ ذلك ثانويًا في التخطيط الحضري الإستراتيجي بالنسبة إلى الدولة المصرية (ص 296).

صدر هذا الكتاب عام 2014؛ ما يعني أنّه سبق الإعلانات الأخرى التي أصدرتها حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي بخصوص العاصمة الجديدة، ومشروع المليون وحدة سكنية، ومشروع استصلاح مليون فدان، وهي مشاريع تؤكد استمرار أحلام النخبة المصرية الحاكمة نحو الصحراء التي لا ينتج منها سوى تهميش المدن الأصليّة وتعزيز اغترابها؛ وذلك على الرغم من كلّ الفضائح التي طوّت هذه النزعة. لهذا السبب سيبقى هذا العمل راهنيًا ومهمًا بالنسبة إلى الذين يهتمون بدراسة سياسات مصر الحضرية منذ منتصف القرن العشرين.

المعيشية وفي أساليب رزقها على مجتمعاتها المحليّة التي تُتيح لها شبكات أمانٍ عائلية كانت أو مجتمعيّة. وفي أغلب الأحيان، يستطيع المواطنون المصريون تدبّر أمورهم من خلال العمل في أكثر من عملٍ أو وظيفة، سواء كان ذلك بطريقة رسميّة أو غير رسميّة، وهو أمرٌ لا يمكن أن يتحقّق لهم إلّا في حال بقائهم في مدنهم، أو حتى أحيائهم؛ إذ يُتيح لهم التماسك الاجتماعي المحليّ، بمختلف أشكاله، شبكةً من المعلومات تمكّن العاملين من تحيّن فرص العمل المختلفة، ومثل هذا الأمر لا يمكن أن يتوافر في المدن الجديدة المصمّمة أساسًا لتوزيع ساكنيها (ص 257 - 259).

”

آن الأوان لأن تعي الدولة المصرية أن أحلامها في رحيل الناس عن مدنهم الأصليّة إلى فُدنٍ جديدة في الصحراء لن تكون نتائجها سوى مزيدٍ من إهدار المال العام، وترسيخ لشبكات الفساد، وتعزيز اللجوء الناس إلى التعمير غير الرسمي في مدنهم الأصليّة

“

يوضّح الكاتب كذلك أنّ المصريين، من جهة سلوكهم الديموغرافي، كما وضحته مختلف بيانات الإحصاء المركزي خلال الفترة 1986 - 2006، يفضّلون البقاء في أماكنهم ولا يفكّرون في الهجرة الداخلية إلا إذا توافرت فرصة يرشّحها لهم الأقران أو الأصدقاء. فالهجرة الريفيّة - المدنيّة في مصر، منذ عقود، منخفضة جدًّا. وهي في الواقع أقلّ من المعدّل الداخلي عالميًّا، وأقلّ كثيرًا من الهجرة في دولٍ أخرى (المغرب أو الهند.. إلخ). وحتى تلك النسبة المتناهية الصغر لا ترحل إلى الصحراء بل تفضّل الرحيل إلى مناطق قريبة من وادي النيل والاستقرار فيها (ص 250 - 252).

بعبارة أخرى، إنّ المصريين، على عكس ما يتخيل مخطّطو الدولة، لا يبحثون عن مناطق قليلة الكثافة السكّانية، أو شبه فارغة، بل إنهم يفضّلون المناطق الأكثر ازدحامًا؛ لأنّها تُتيح لهم شبكة أمانٍ